غوغل ترضخ لشروط منع الاحتكار الأوروبية

توصلت شركة غوغل الأميركية إلى تسوية مع المفوضية الأوروبية لتجنب اتهامات بممارسة الاحتكار في سوق محركات البحث عبر محرك بحثها الأكثر استخداما حوال العالم، ووافقت على إظهار روابط خدمات منافسة لها ضمن نتائج البحث.

وأثيرت اتهامات الاحتكار تلك ضد غوغل في العام 2010 من شركات منافسة أبرزها شركة مايكروسوفت التي زعمت أن غوغل تمارس بعض الأساليب عند إظهار نتائج البحث عبر محركها لإبراز خدماتها المتعلقة بموضوع البحث دون خدمات المنافسين.

وقد أكدت المفوضية الأوروبية، الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، أن غوغل كسرت قانون منع الاحتكار لدى الاتحاد بدفع متنجاتها الخاصة على رأس نتائج البحث أمام منافسيها.

وأوضح تقرير لصحيفة "فايننشيال تايمز" الأميركية، أن غوغل عقدت تسوية مع سلطات الاتحاد الأوروبي لتغيير طريقة تقديم نتائج البحث عبر محركها بحيث تظهر روابط لخدمات المنافسين لها، لتجنب الغرامة الكبيرة لكسر قانون منع الاحتكار.

وأضاف التقرير أن تلك التسوية ستجعل غوغل تتجنب غرامة تصل إلى 10% من إجمالي حجم أعمالها دوليا، وهو ما قد يضر بأسهم الشركة الأميركية حيث يصل سعر السهم الواحد حاليا وبنهاية تعاملات السبت

الماضي إلى نحو 790 دولارا أميركيا.

وستقوم غوغل بعرض نحو ثلاثة روابط بارزة لخدمات المنافسين في نتائج البحث عبر محركها، ولن تكتفي بعرض خدماتها فقط، مع موافقتها على تعيين هيئة رقابية لضمان تنفيذها للتسوية طول المدة المتفق عليها.

وحسب الصحيفة وافقت غوغل على استمرار عرض روابط بارزة لخدمات المنافسين لخمس سنوات مع اعتبار التسوية تلك ملزمة قانونيا على الشركة، وهو ما يعرضها لغرامات كبرى في حال مخالفتها.

يذكر أن تلك ليست اتهامات الاحتكار الأولى التي توجه إلى غوغل، حيث تواجه الشركة حاليا أمام ذات المفوضية الأوروبية اتهامات بممارسة الاحتكار عبر نظام التشغيل أندرويد الذي تطوره الشركة.

وتواجه غوغل اتهامات من مجموعة من الشركات المنافسة مثل نوكيا ومايكروسوفت وأوراكل، بأنها تستخدم أندرويد طريقة "مضللة" لإعطاء الأفضلية لتطبيقاتها في نحو 70% من الهواتف الموجودة في سوق الهواتف الذكية.